المواطنية:
أساس انتماء وحاضن تنوع

تأليف الدكتور وجيه قانصو
أستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية

المحتويات

- المقدمة
- تعريف المواطنية وأبعادها
- خلفية تاريخية ونظرية
- المواطنية الاتحادية
- المواطنية العالمية
- المواطنية والمرأة
- المواطنية الاجتماعية
- ازمة المواطنية في الزمن المعاصر
- المواطنية في المجال العربي
- الأسئلة

المقدمة

ليست المواطنة حضورا شخصيا للفرد
بل صفة تضاف أليه لتجعل منه كائناً سياسياً
إنها سبيل بناء الإنسان العام

ليست المواطنة مجرد حضور شخصي وحياةً فردية، بل هي صفة إضافية تضاف إلى الإنسان الفرد، لتجعل منه كائناً سياسياً واجتماعياً وحقوقياً معاً، فلا مكان لمواطنية في الصحراء أو الكهوف، بل هي نوع حضور وفاعلية داخل الحياة العامة ومشاركةٌ في قضايا يتعدى مداها رغبات الفرد الشخصية وتفضيلاته الذاتية، إنها السبيل إلى بناء الإنسان العام (Public Man)، الذي لا يقتصر تحققه على سلسلة مواقف خارجية يعلنها الفرد تجاه قضايا عامة، بل هي عملية بناء ذاتية للأفراد تجعل انتماءهم إلى المجتمع واعتقادهم بثقافته وولاءهم للدولة التي تنظم شؤونه، نمط حياة وقضية وجود وآداب تعبير وسلوك، ما يجعل من المواطنة سبيل خروج للفرد من أنانيته وعزلته، وجسر اتصال وتفاعل مع الواقع الإنساني الذي يحيط به.

تعريف المواطنة وأبعادها

المواطنة علاقة فرد بدولة تقوم على قاعدة من الحقوق والواجبات.

تعرّف دائرة المعارف البريطانية المواطنية بأنها «علاقة بين فردٍ ودولة يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة»[1]، هذا التعريف يجعل المواطنة صفةً لفرد، تنقله من شخص معني بأموره الخاصة فقط إلى فردٍ يعيش داخل كيانٍ سياسي وتقوم بينه وبين الدولة، وبين الفرد والجماعات داخل المجتمع حقوقٌ وواجبات، فالمواطن عضو داخل جماعةٍ سياسية يتمتع بحقوق وواجبات العضوية، وهي عضوية يمكن استخلاص ثلاثة أبعاد رئيسية لها[2]:

المواطنة ذات أبعاد ثلاث: حقوقية-قانونية، فاعلية سياسية، هوية اجتماعية.

أولها أن المواطنة وضعية قانونية شرعية، يتم التعرف من خلالها على الحقوق السياسية المدنية والاجتماعية للفرد والجماعات الخاصة داخل الإطار السياسي الذي ينظمهما، وهي حقوق تتفاوت بين المجتمعات المعاصرة، وتتفاوت بين المراحل التاريخية للمجتمع الواحد، بحيث تتراوح بين غياب كامل لها، إلى اعتبارها ضمانةً للتصرف الحر وطلب الحماية القانونية ضد أي قهرٍ أو تعسف.

ثانيها: أن المواطن يعتبر فاعلاً سياسياً يشارك في المؤسسات السياسية، أي تنظر المواطنية إلى الفرد بصفته كائناً سياسياً لا يحيا حياة خاصة منفصلة، بل حياة تفاعلية مع نظرائه حول قضايا تتجاوز اهتماماته وترجيحاته الخاصة .

الثالثة: أن المواطن عضو في جماعة سياسية توفر له هوية مميزة، أي أن المواطنة انتماء إلى مجتمع محدد تنظمه هيئة سياسية ذات بنية ونظام علاقة خاصين، فلا مواطنية في الصحراء أو داخل القبيلة أو ضمن الطائفة والدين، بل إن المواطنية صفة تتقوم بحقوق الفرد وواجباته داخل الدول فقط .

1 Encyclopedia Britanica, "Citizenship

2 كوهين، القومية والحرية: المثال السويسري، لندن، 1956. راجع أيضاً: كيميليا، المواطنية المتعددة الثقافات: النظرية الليبرالية لحقوق الأقليات، مطبوعات كلارندون، أوكسفورد، 1995.

بذلك فإن فالمواطنة شكل تتحدد به الهوية الاجتماعية-السياسية، وتستمد دلالتها وحقيقتها، ضيقها وسعتها، قوتها وضعفها من النظام السياسي ونظام القيم الذي ينظم شؤون المجتمع.

هذا يعني أن المواطنية تحدد علاقة الفرد ليس بفرد آخر ولا بمجموعة خاصة، ولكن بالدولة بشكل رئيسي. فالهوية المدنية مصونة بالحقوق التي تسبغها الدولة، وبالواجبات التي يؤديها المواطنون الذين هم أشخاص مستقلون ومتساوون في أوضاعهم الشرعية، فالمواطنون الصالحون يشعرون بالولاء للدولة ويدفعهم الإحساس بالمسؤولية إلى تأدية واجباتهم وبالتالي فهم يحتاجون إلى المهارات المناسبة لهذه المشاركة المدنية.

انطلاقاً من أبعاد المواطنية المذكورة، حدد مارشال ثلاثة حقوق للمواطنية في ظل الديمقراطية: حقوق مدنية تقوم على المساواة أمام القانون، وحقوق سياسية تقوم على حق التصويت، وحقوق اجتماعية تقوم على حق الانتفاع بخدمات الدولة الاجتماعية 3.

اعتبر مارشال أن المواطنة تقوم على حقوق ثلاث: مدنية أساسها المساواة أمام القانون، وسياسية قوامها الحق في المشاركة السياسية، واجتماعية تقوم على الحق بالانتفاع من خدمات الدولة.

فالحقوق المدنية، هي مجموعة الحقوق التي تتمثل في حق المواطن في الحياة وعدم إخضاعه للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية، والاعتراف بحرية كل مواطن طالما أن ممارسة هذه الحرية لا تخالف القوانين ولا تتعارض مع حرية الآخرين، وحق كل مواطن في الأمان على شخصه وعدم اعتقاله أو توقيفه تعسفياً، وحقه في الملكية الخاصة، وحقه في حرية التنقل وحرية اختيار مكان إقامته داخل حدود الدولة ومغادرتها والعودة إليها، وحق كل مواطن في المساواة أمام القانون، وعدم التدخل في خصوصية المواطن أو في شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته وعدم تعرضه لأي حملات غير قانونية تمسّ شرفه أو سمعته، وحق كل مواطن في حماية القانون له، وحقه في حرية الفكر والوجدان والدين واعتناق الآراء وحرية التعبير وفق النظام والقانون، وكذلك حق كل مولود في اكتساب جنسية.

3 ديريك هيتر، تاريخ موجز للمواطنية، دار الساقي، ترجمة أصف ناصر ومكرم خليل، 2007، بيروت لبنان، ص. 14-15.

أما الحقوق السياسية فتتمثل بحق الانتخابات، أي المشاركة في تكوين السلطة التشريعية والسلطات المحلية والبلديات تصويتاً وترشيحاً، وحق كل مواطن بالعضوية في الأحزاب وتنظيم حركات وجمعيات ومحاولة التأثير على القرار السياسي وشكل اتخاذه من خلال الحصول على المعلومات ضمن القانون، والحق في تقلّد الوظائف العامة في الدولة والحق في التجمع السلمي.

أما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فتتمثل الحقوق الاقتصادية أساساً بحق كل مواطن في العمل، والحق بالعمل في ظروف منصفة، والحق في تشكيل النقابات والانضمام إليها وكذلك الحق في الإضراب، وتتمثل الحقوق الاجتماعية بحق كل مواطن بحدٍ أدنى من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وتوفير الحماية الاجتماعية والحق في الرعاية الصحية، والحق في الغذاء الكافي والحق في التأمين الاجتماعي والحق في المسكن والحق في المساعدة والحق في التنمية والحق في بيئة نظيفة والحق في الخدمات الكافية لكل مواطن، وتتمثل الحقوق الثقافية بحق كل مواطن بالتعليم والثقافة، فالانتماء الذي هو أحد أسس المواطنية لا يمكن أن يتحقق بدون تربية على قيم المواطنية، ولا نعني بذلك التربية ضمن الإطار المدرسي أو الجامعي فقط، بل يشمل تنمية وتعزيز مبدأ المواطنية بمختلف أبعادها وتعدد مستويات ممارستها لكي تصبح قضية مجتمع بأكمله، تتداخل فيها المسؤوليات وتتشابك لتصبح مهمة وطنية يحكمها الانسجام والتناغم.

يتأكد لنا مما تقدم ذكره أن المواطنة ليست مفردة سياسية قائمة بذاتها بمعزل عن النظام السياسي، وعن القيم المتجذرة في المجتمع، فهي ليست إلا مِرآة لشكل النظام، وترجمةً مباشرةً لقيم المجتمع،

لأنهما -أي النظام وقيم المجتمع- يُعرِّفَان سعة أو ضيق مجال نشاط الإنسان، ويحددان ما يجب فعله وما لا يمكن الدخول فيه، ويخلقان الشروط وأطر العلاقات التي من خلالها يتعرف فيها المرء إلى ذاته، ويرى فيها موقعه في العالم من حوله.

من هنا فإن المواطنة ليست مجرد اكتشاف لحقوق وواجبات لم تكن معروفة من قبل، بل هي أيضاً صناعة وابتكار، أي خيار تقصده المجتمعات وتسعى إلى تطويره وتصويب وجهته وتقليل أخطائه. وهذا لا يحصل في لحظة، أو قرار ، بل هو حصيلة تراكم تجارب وخبرات إنسانية وتعاقب أجيالٍ وإسهامات مفكرين، وفعل ناشطين اجتماعيين ومدنيين لتحسين شروط الحياة الإنسانية.

خلفية تاريخية ونظرية

المواطنية صناعة وابتكار إنسانيين، هي خيار تقصده المجتمعات وتسعى إلى تطويره وتصويب وجهته وتقليل أخطائه

لم تصل المواطنية بمفهومها المعاصر إلى دلالتها الحالية إلا في سياق تطور تاريخي، ارتبطت بطبيعة الأنظمة السياسية ومنظومة القيم المرتبطة بها، فالمواطنة مفهوم يتجلى في الممارسة، وواقع يترجم الابتكارات الفكرية الأبعد حولها، وهذا يجعلها مفهوما تاريخياً ينشأ وينمو ويتوسع مداه وتتضح صوره وتصوب الممارسات فيه في سياق مسعى المجتمعات لتنظيم شؤونها وإنشاء حقوق وواجبات تحدد انتماء الفرد إلى المجتمع من جهة، وتضبط علاقته بالدولة من جهةٍ أخرى.

برزت المواطنية في أول ظهورها في أثينا حيث ترسخ فيها ثلاث مبادىء: المساواة والتمتع بالحرية والمشاركة

برزت المواطنية في أثينا مع مجيء الديمقراطية على يد بركليس، حيث ترسخت في أثينا ثلاثة مبادئ وهي: المساواة والتمتع بالحرية والإيمان بالمشاركة، وقد خطب بيركليس (431-404) قائلاً: "حين يتعلق الأمر بتسوية النزاعات الخاصة فإن الجميع متساوون أمام القانون، أما حين يرجع الأمر إلى تقدم شخص على آخر في مراكز المسؤولية العامة فالمهم ليس الانتماء إلى طبقة معينة بل القدرة الفعلية التي يمتلكها الرجل" [4]. لذلك لم يهمش أحد سياسياً بسبب فقره ما دامت لديه القدرة على خدمة الدولة.

اقترنت المساواة بشكل وثيق في التفكير الإغريقي بالحرية التي كان من أهم مظاهرها حينها: حرية التفكير والتعبير والتصرف، يقول بيركليس: "كل واحدٍ من مواطنينا وفي جميع نواحي حياته قادر على أن يبين لنفسه أنه السيد والمالك الحق لشخصه"، وقد تبنت أثينا بعد الإصلاحات نوعاً فريداً من الحرية شديدة الخصوصية، وأوجدوا لها كلمة منفصلة وهي "برهيسيا" وهي حرية التعبير، فمن دون حرية تتيح للمرء أن يعبر عما يفكر به ويشارك بحصانة في تنفيذ السياسات التي حسمت شعبيتها لا يمكن أن توجد مواطنية ديمقراطية. بذلك استمر المواطنون الأثينيون بكونهم فاعلين في مجال النشاط السياسي على قدم المساواة على الرغم من استمرار التقسيمات الطبقية [5].

4 ثوسيديدس، حرب البلوبونيز، هارموندسوارث، 1954.
5 ثوسيديديس، مصدر سابق.

مشاركة المواطن في المجال العام في أثينا كانت أمراً يكاد يكون إلزامياً، لأن صدقية مواطنيته تتحقق من خلال تلك المشاركة، وقد عبر بيركليس عن هذا المبدأ بالقول: " كل مواطن هنا مهتم ليس فقط في شؤونه الشخصية بل بشؤون الدولة أيضاً حتى أولئك المنهمكون بأشغالهم الخاصة فهم واسعو الاطلاع على السياسة العامة، وهذه صفة مميزة لنا فنحن لا نقول أن الرجل الذي لا يعير اهتماماً للسياسة هو رجل منصرفٌ لِأعماله الخاصة بل نقول إنه ليس لديه أشغال البتة، نحن الأثينيون نتخذ قراراتنا السياسية بأنفسنا ونعرضها للمناقشة المناسبة لأننا لا نعتقد أن هنالك تناقضاً بين الأقوال والأفعال" [6].

كان الرجال فقط هم المواطنون الحقيقيون وهنالك عدة آلاف من المقيمين والعبيد إضافة إلى النساء والأطفال فهم جميعهم غير مواطنين.

على الرغم من قصور مفهوم المواطنة في أثينا بسبب عدم إشراكهم جميع أفراد المجتمع مثل العبيد والنساء، إلا أنه نجح في تحقيق المساواة على قاعدة المواطنة بين الأفراد المتساوين، من حيث إقرار حقهم في المشاركة السياسية وصولاً إلى تداول السلطة وتولي المناصب العامة ، وهذا ما يقرب مفهوم المواطنة في دولة أثينا من المفهوم المعاصر للمواطنة اليوم [7].

مع ظهور الإمبراطورية الرومانية، باتت المواطنية الرومانية أكثر مرونة بأشواط من الحالة اليونانية بعد أن أقام الرومان مواطنية متنوعة، وأتاحوا الفرصة للعبيد للتنعم بكرامة المواطن، ونشروا اللقب بسخاء للأفراد والمجتمعات بأكملها في الوقت المناسب، فتعدوا نطاق المدينة إلى أقاصي إمبراطوريتهم العالمية [8].

6 ثوسيديديس، مصدر سابق.

7 Dawn Oliver and Derek Heater, The foundations of Citizenship , Newyork , Harvester Wheatsheaf, 1994, pp. 11-13

8تاريخ موجز للمواطنية، مصدر سابق، ص. 53-55.

تشكلت المواطنية الرومانية حينها بقالب من الواجبات والحقوق، فالواجبات الأساسية هي الخدمة العسكرية وتسديد ضرائب معينة، وكانت الواجبات متوازنة مع الحقوق، ما سمح بتمييز القضايا الخاصة عن مجالات الحياة العامة، وأصبح بالإمكان ممارسة عدة أمور تحت المجال الخاص، مثل الزواج من عائلة رومانية، وحق التعامل التجاري مع مواطن روماني، وهي حقوق كانت محرمة على غير المواطنين، كذلك فقد كانت الضرائب على المواطن أخف من الضرائب المفروضة على غير المواطنين، ومع انتشار المواطنية عبر أقاليم ما وراء إيطاليا خاصة في الحقبة الإمبراطورية ، كان المواطن يتمتع بالحماية من سلطة حاكم الإقليم ، وإذا وجهت تهمة إلى المواطن كان بإمكانه المطالبة بحق عقد المحاكمة في روما [9].

تشكلت الأمبراطورية الرومانية بقالب من الحقوق والواجبات. ما سمح بتمييز القضايا الخاصة عن مجالات الحياة العامة.

الجديد في روما هو ظهور الانتماء الكوني واعتبار العالم بأسره وطناً جامعاً، وهو بعدٌ ظهر بسبب تسرب الرواقية إلى التفكير الروماني، التشريعي والسياسي والفلسفي، ما أدى إلى تبني مبدأ زينون صاحب المدرسة الرواقية بأن على المرء أن يكون مواطناً عالمياً عن طريق العيش وفق قواعد كونية للتصرف الصالح، وعلى الفرد ككائن سياسي فاضل أن يكون مخلصاً، وأن يشعر بولاء عميق لكل من دولته والقانون الطبيعي الكوني. فالإنسان عضو في كل من المدينة وهي الدولة الموجودة قانونياً ودستورياً، والمدينة العالمية وهي فكرة مجازية للمجتمع الكوني الأخلاقي [10].

في روما، وبتأثير من الرواقيين، ظهر الإنتماء الكوني واعتبار العالم بأسره وطنا جامعاً.

أدى الشكل الإمبراطوري للدولة إلى توسيع مدى العلاقات الإنسانية، واتصال واختلاط الشعوب والثقافات المتعددة ببعضها، الأمر الذي تسبب بتجاوز فكرة الدولة المدينة، أي الدولة لثقافة واحدة، وباتت هنالك دولة واحدة مركزية لثقافات متعددة وخصوصيات متنوعة، لكنها تشترك بموطنية مشتركة وانتماء سياسي موحد،

9 المصدر نفسه.

10 المصدر نفسه.

وهو أمر سمح ببناء وعي عالمي للمواطنية يتجاوز الخصوصيات، فلم يعد هنالك برابرة وأثينيين، بل بات هنالك وجود إنساني داخل الدولة الجامعة ووجود إنساني آخر متفلت من الروابط المواطنية ومقتصر على العلاقات البدئية والأولية المتقومة بقرابة الدم والنسب.

بالمقابل، وعلى الرغم من ترسيخ روما للفصل بين المجال الخاص والمجال العام، واعترافها للمواطن بحياته الخاصة، إضافة إلى الأفق الكوني للمواطنية، فإن بنية النظام الإمبراطوري في روما قلصت المشاركة السياسية للمواطن إلى أبعد حد، وحصرت السلطات بيد القيصر الحاكم المطلق وغير المسؤول أمام أحد من رعاياه.

في عصر النهضة نشأ الوعي بالأمة الدولة الذي يعتبر الدولة الكيان السياسي الذي لا ينافسه كيان ديني أو اجتماعي آخر.

في عصر النهضة، بدأ مسار جديد لفكرة الدولة وتفكير مختلف بمفهوم المواطنية بالظهور، حيث بدأ العمل على إزاحة المرجعية الدينية من المجال السياسي، ونشوء الوعي بالأمة Nation، والارتفاع بالدولة لتصبح الكيان السيد الذي لا ينافسه كيان آخر، سواءً الكنيسة أو أية قوة اجتماعية أخرى.

كانت المواطنية في إيطاليا أكثر تطوراً منها في المدن الأوروبية كلها، لذلك انطلق التفكير السياسي الحديث في إيطاليا ، وكان أشهر مفكريه : مارسيليوس البادواني وميكيافيلي من فلورنسا.

ظهر مارسيليوس البادواني ليقيم سيادة كاملة للسلطة السياسية، وفاعلية حضور للمواطن في بناء هذه الدولة، فالقوانين بنظره يجب أن تستمد من إرادة المواطنين، وسلطة صياغة أو صنع أفضل القوانين الإنسانية تعود فقط للناس، وهي الطريقة الوحيدة التي تجعل القانون محلاً للاحترام لأن القانون الذي يسمعه الجميع عند إعداده أو ينجز بموافقتهم جميعاً يتم احترامه وتحمله من كل فرد من المواطنين، لأن كل شخص يبدو وكأنه قد أقام القانون على نفسه وبالتالي لا يحق له الاعتراض عليه بل يتحمله برحابة صدر [11].

11 كلارك، مصدر سابق، ص. 170.

رأى مارسيلويس أنه لا بد للمواطنين أن يشعروا بأن لديهم ارتباطاً شخصياً في الشؤون العامة، فلم تقتصر آلية التمثيل التي اقترحها على التشريع فقط، بل ذهب إلى أن أصحاب المناصب في الشؤون التنفيذية والقضائية يجب أن يكونوا منتخبين أيضاً ، لأن ذلك يضمن استقرار الدولة و كانت هذه خطوةً أولى باتجاه علمنة مفهوم المواطنة.

أقام ميكيافيللي ربطاً وثيقاًبين المواطنية وشكل نظام الحكم، وأعتبر أن الجمهورية مستحيلة من دون مواطنين ناشطين.

أما ميكافيللي فكانت المواطنية الميزة الأساسية في تفكيره، حيث أقام ربطاً وثيقاً بين المواطنية وشكل نظام الحكم، فرأى أن الجمهورية مستحيلة من دون مواطنين ناشطين، وأن المواطنية مستحيلة من دون شكل جمهوري للحكم، إما أن يقوما معاً أو يهبطا معاً.

في السياق نفسه، وانطلاقاً من أفق الواجب السياسي في فهم المواطنة، اعتبر روسو أن الإنسان "يولد حراً ثم يقيد بالسلاسل في كل مكان"، إلا أن روسو لم يدعُ إلى عودة الإنسان محرراً من أي قيد سياسي، بل أعطى تعريفاً جديداً للوجود الاجتماعي الذي يضمن نوعاً من الحرية المدنية التي تطورت داخل العرف الجمهوري للمواطنية، وليس الحرية الليبرالية الكامنة وراء مصالح الفرد الشخصية، فالتمتع بالحرية والحفاظ عليها بنظر روسو يتم عن طريق قيام المرء باحترام واجباته بالتعاضد مع أقرانه من المواطنين.

اعتبر روسو أن المواطنية تتجلى في الإرادة العامة، فأفراد الشعب في الدولة بالنسبة لروسو هم أسياد وينظُرُون مجتمعين إلى ما يشكل أفضل مصالح المجتمع ليقرروها، ويكون الناس بذلك مواطنين وتابعين على التوالي: هم مواطنون حين يصوغون الإرادة العامة، وتابعون في طاعتهم لتبعات هذه القرارات، لكنهم في كلتا الصفتين أحرار حقيقيون متحررون من أية سلطة اعتباطية.

استخدم روسو الأداة الشائعة في عصره وهي الميثاق أو العقد الاجتماعي الافتراضي، للقول بأن عيش الأفراد في مجتمع يُلزِمُهُم احترام قواعد مجتمعهم، يقول روسو: "أقام الميثاق الوطني المساواة بين المواطنين في أنهم يلزمون أنفسهم جميعاً بخضوعهم للشروط ذاتها، ويجب أن يتمتعوا جميعاً بالحقوق عينها، ونتيجة لطبيعة الاتفاق فإن كل فعل سيادي يلزم أو يدعم جميع المواطنين بالتساوي" [12].

12 روسو، العقد الاجتماعي، 1968، ص. 140

آمن روسو بالوئام أو الإخاء العام، وآمن بأن التحقيق الامثل لهذه الميزة يتم في المجتمعات الصغيرة مُحكمة التنظيم، يقول روسو: "كلما كانت الدولة مؤسسة بشكلٍ أفضل تقدمت المصلحة العامة على المصلحة الخاصة في عقول المواطنين، فعندئذ تكون المصلحة الخاصة فعلياً أقل بكثير لأن السعادة العامة توفر نسبة أعلى لسعادةكل فرد. .. وفي الأمة المنظمة بشكل جيد يسارع كل شخص إلى الالتحاق بالجمعيات.. وحالما يقول أحد عن مصلحة الدولة ما شأني بها؟ عندئذ يعتبر أن الدولة قد فقدت" [13].

اعتبر روسو أن المواطنية تتحقق من خلال الإرادة العامة لا من خلال فردانية الفرد. فالتمتع بالحرية والحفاظ عليها يتم بنظر روسو عن طريق قيام المرء باحترام واجباته بالتعاضد مع أقرانه من المواطنين

رأى روسو الفرد من خلال الإرادة العامة، فلم يستطع تلمس المواطنية ببعدها المدني، والتي يبدو أن روسو كان حذراً منها، بسبب مبناه بأن مصدر فساد البشرية بدأ حين فكر الإنسان لوحده وبما يخصه، بمعزل عن غيره من أقرانه، يكاد الفرد عند روسو يعيش داخل قطيع.

بالمقابل، فقد برزت في إنجلترا وفي مستعمراتها الأمريكية وجهة نظر جديدة تجاه المبدأ الذي يمكننا من تعريف المواطنية، فحين كانت لغة الواجبات هي السائدة في أطروحة ميكيافيللي حول المواطنية مثلاً، كانت لغة الحقوق هي ما كان يجري تجاه التحدث بها حينئذ، الأمر الذي فتح الباب لظهور الفكر الليبرالي.

أسس لوك المواطنية على أساس حقوق الأفراد، التي رسخت مفاهيم الحرية والملكية والمساواة والتمثيل البرلماني

كان جون لوك هو الذي وضع فكرة الحقوق بشكل ثابت على الأجندة السياسية، كتب في كتابه "البحث في الحكومة المدنية": "لكل إنسان الحق بأن يحافظ على حياته وحريته وممتلكاته" [14] .

13 المصدر نفسه.

14 جون لوك، رسالتان في الحكم المدني، ص. 87.

وقد ترددت أصداء هذه الصيغة لتتوج بلغة متكيفة مع العصر في إعلان الاستقلال الأمريكي (1776) والإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن(1789)، حيث تضمنت الوثيقة الأمريكية مفاهيم الحياة والحرية والسعي إلى السعادة، بينما اشتمل الإعلان الفرنسي على مفاهيم الحرية وحق التملك ومقاومة الظلم، كذلك فقد أنشأت إنجلترا في العام 1780 جمعية البلاغ الدستوري التي استخدمت تعبير المواطنين في معناه الحديث، للتقدم بفكرة المساواة بين أفراد الشعب، والحصول على برلمانات تمثل الشعب في التشريع والقرار السياسي [15].

المواطنية الاتحادية

أخذت تتبلور هوية عابرة للأوطان وفيدرليات، كان أنجحها نموذج الإتحاد الأوروبي.

في أواخر القرن العشرين، أخذت تتبلور هوية عابرة للأوطان، تمثلت في اتحادات وفيدراليات، وقد كان النموذج السياسي المباشر والناجح هو المواطنية الاوروبية التي طورها الاتحاد الأوروبي، فبعد أن كانت حقيقة المواطنية الأوروبية في مطلع القرن العشرين باهتةً من ناحيتي التطبيق والعاطفة ، ونادراً ما كانت أكثر إثباتاً لوجودها من المواطنية العالمية، فقد أنعش الاتحاد الأوروبي هذه الهوية، وابتكر نصوصاً وآليات لتفعيل المواطنية الأوروبية، ففي المادة 8 أ: "كل مواطنٍ من الاتحاد له الحق في الانتقال والإقامة بحرية داخل أراضي الدول الأعضاء ". أما المادة 8ج فتنص على أن " كل مواطن من الاتحاد يوجد في أراضي بلد ثالث ليس فيه تمثيل للدولة العضو التي يحمل جنسيتها سوف يكون له حق الحصول على الحماية من السلطات الدبلوماسية أو القنصلية لأي بلد عضو، في حين تنص المادة 8د على أن "كل مواطن من الاتحاد له الحق في أن يقدم عريضةً للبرلمان... كل مواطن من الاتحاد يمكنه تقديم طلب للمحقق الرسمي في الشكاوى"، كذلك لم يغفل دستور الاتحاد الأوروبي حق الانتخاب للمواطن الأوروبي، حيث ينص دستور الاتحاد على أن: "كل مواطن من الاتحاد مقيم في دولة عضو لا يحمل جنسيتها له الحق في التصويت والترشيح للانتخابات البلدية في الدولة العضو التي يقيم بها، وتنص المادة 8ب2 على أن: "كل مواطن من الاتحاد مقيم في دولة عضو لا يحمل جنسيتها له الحق في التصويت والترشح لانتخابات البرلمان الأوروبي في الدولة العضو التي يقيم فيها".

15 Dawson, K. and Park A. Society and Industry in th 19th Contury, Oxford, 1968, p. 81

ويبدو أن مواطنية الاتحاد الأوروبي تسير بخطى ثابتة ويعمل المشرع الأوروبي والعقل السياسي فيها على هندسة مواطنية أوروبية فاعلة ومؤثرة في حركة القرار الأوروبي ، من دون أن تؤثر هذه الهوية أو تعرقل مسار وعمل المواطنية الإقليمية، مع نشوء كيانات سياسية عابرة للأوطان، أخذت تنشأ أيضاً مواطنية عابرة للأوطان، وهي عملية تضيف أبعاداً إضافيةً وجديدة في حياة الفرد وشخصيته وهويته ومدى وجوده.

المواطنية العالمية:

أنعشت العولمة حس الانتماء العالمي وأنعشت النقاش حول المواطنية العالمية.

أخذت المواطنية العالمية تتأكد بعد الثورة التكنولوجية ووسائل المعلوماتية والشبكات الإلكترونية ووسائل الاتصال الاجتماعي، حيث تطورت ثقافةٌ ولغة عابرة للخصوصيات المكانية ومتحررة من مجال سلطة الدولة، ما أيقظ حس الانتماء العالمي من جديد، وأنعش النقاش حول المواطنية العالمية.

تعود فكرة المواطنية العالمية في أصلها إلى الرواقيين الذين طوروا مفهوم المواطنية العالمية في شكلها الأولي الذي لم تكن فيه أكثر من تعبير مجازي، ولم تكن تعبر عن حالة سياسية أو قانونية، ولم تكن رؤيتهم تتضمن تأليف دولة بأي شكل رسمي، لذلك هي مواطنية لا بالمعنى السياسي، بل أقرب إلى التعاطف البشري والمساواة الأخلاقية، وقد اعتبر جوستسو ليبسيوس (1939) من الرواقيين الجدد وقد عاش معظم حياته في البلاد الواطئة، وأعلن أن "العالم كله بلدنا" مستشهداً بقول سقراط: "أنا مواطن من الكون" 16.

لم تكن فكرة المواطنية العاليمة ذائعة على نطاق واسع إلا في الموجة الثانية من إعادة الإحياء الكلاسيكي في عصر التنوير، وعلى قرن من الزمن أسَرَ المثالُ الكوني خيال العديد من المفكرين مع فارق في قوة التعبير بمن فيهم اثنين من عمالقة الفكر السياسي جون لوك وإيمانويل كانط.

16تاريخ موجز للمواطن، مصدر سابق، ص. 157.

أكد لوك في معرض كتابه لقانون الطبيعة: "بهذا القانون يسري على جميع المخلوقات، فإن الإنسان وبقية أفراد الجنس البشري كلهم مجتمع واحد متميز عن بقية المخلوقات ولولا الفساد وشرور الرجال المنحطين لما كانت ثمة حاجة إلى مجتمع آخر، ولا ضرورة لأن ينفصل الإنسان عن هذا المجتمع الطبيعي العظيم، ويرتبط بمكلات أدنى".[17]

لم يستخدم لوك تعبير المواطنية العالمية، لكن يوجد في حججه مغزى أوضح للمواطنية العالمية السياسية مما ورد في ملاحظات رجال عصر التنوير في القرن الثامن عشر، الذين استخدموا هذه الكلمات بصراحة أمثال فولتير وفرانكلين وشيلير، حين أعلنوا أنفسهم مواطنين من العالم، بمعنى أنهم يتمتعون باتصالات وثقافات عابرة للأوطان.

وقد شعر العديد من الثوريين الفرنسيين بأن ثورتهم تؤدي دورا كونياً وعالمياً، فسعى روبسبير دون أن ينجح إلى إضافة الفقرة التالية إلى إعلان الحقوق اليعقوبية سنة 1793: "الناس في جميع البلدان والشعوب المختلفة يجب أن يساعد بعضهم بعضاً وفق إمكانياتها كما لو أن الجميع مواطنون للدولة الواحدة بذاتها".[18]

مردداً تعبير بلوتارك الرواقي: "يجب أن نعتبر كل البشر مجتمعاً واحداً ودولةً واحدة". كذلك فقد أنتج كلوتس(فيلسوف بروسي) خطة دولة عالمية للجنس البشري سنة 1793، لكنه لم يثر أية حماسة في دعمها من قبل المؤتمر الذي قدم الوثيقة إليه.

ثم جاء إيمانويل كانط بخطة أكثر واقعية وعمقٍ في التفكير في كتابه "السلام الدائم"، حيث ميز في كتابه بين أنواع ثلاثة من القانون كان ثالثها القانون الكوني أو الحق، وعرَّفه بأنه دستور مبني على الحق الكوني وفي ما يتعلق بالأفراد والدول المتعايشين في علاقة خارجية من التأثيرات المتبادلة يمكن اعتبارهم كمواطنين لدولة إنسانية كونية.

دعا أيمانويل كانط إلى قيام دولة إنسانية كونية.

تصور كانط في ذهنه مبدأين رئيسيين لإقامة القانون الكوني، أولهما: نتيجة التزايد في التنقل فإن جميع البشر لهم الحق في أن يحلوا ضيوفاً في أي بلد يجدون أنفسهم فيه، وثانيهما: بما أن مجتمعاً شبه كوني برز إلى الوجود فإن "انتهاك الحقوق في جزء من العالم يتم استشعاره في كل مكان"،

17 لوك ، مصدر سابق، ص. 128.

18بولوازو، أعمال مكسيمليان روبسبير، المطبوعات الجامعية الفرنسي، باريس، 1952.، ، ص. 469.

هذه العبارة إشعار بكونية الحقوق الإنسانية، وليست مجرد دلالات تتفرع منها ثقافة خاصة أو بيئة محددة، وهذا ينسجم مع مبدأ كانط الأخلاقي بأن على الإنسان أن تكون قاعدة فعله أو سلوكه قاعدة كلية لا تقبل التخصيص بزمان أو مكان، بل مسوغها ودافعها هو الواجب فقط.

ظهرت بوادر مرتبطة بمفهوم المواطنية العالمية، للتأكيد على أن الأفراد مواطنون عالميون، ولدفع الناس على تأسيس حكومة عالمية فيدرالية.

في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت تظهر ثلاث بوادر مرتبطة بمفهوم المواطنية العالمية: الأولى محاولة إقناع الأفراد بأن يعلنوا أنفسهم مواطنين عالميين وأن يحركوا أنفسهم كقوة لدعم المصالح الشاملة، والثانية: في إنتاج خطط حكومة عالمية فيدرالية، أما الثالثة، فكانت التعبير عن عدم الرضى تجاه الأمم المتحدة ومحاولة وضع مخطط لإصلاحها.

وقد أسس الفرنسي روبير سرزاك في العام 1945، الجبهة الإنسانية لمواطني العالم، التي شملت في برنامجها فكرة أن على الأفراد تسجيل أنفسهم كمواطنين عالميين، ثم جاء الأمريكي جاري دايفيس بوضع هذه الخطة موضع التنفيذ بإنشاء سجل مواطني العالم، جامعاً أسماء 800 ألف مؤيد خلال بضعة اشهر، وما زال السجل موجوداً، حيث هدف من خلال هذ النشاط خلق حكومة عالمية فدرالية.

وفي العام 1948 تم الإعلان في مونترو، وهي بلدة سويسرية، عن حركة عالمية للحكومة الفيدرالية المعروفة بالفيدرالية العالمية، وأوردت في وثيقتها النص التالي: "التحضير لجمعية ناخبين يضع خطة حملتها مجلس الحركة بتعاون وثيق مع المجموعات البرلمانية والحركات الفيدرالية في البلدان المختلفة، هذه الخطة (أي مسودة الدستور) ستقدم للتصديق عليها ليس فقط إلى الحكومات والبرلمانات بل إلى الشعوب أيضاً.... ولن نحقق الحكومة الفيدرالية العالمية إلا إذا انضمت شعوب العالم إلى هذه المسيرة".[19]

19 والكر، توحيد الشعوب والأمم، حركة الفيدرالية العلمية والمنظمة الفدرالية العالمية، واشنطن، 1993، ص 175.

وقد ذكرت في ديباجة إنشاء الأمم المتحدة، عبارة شعوب العالم، واعتبرت الأساس الحقيقي لتلك المنظمة الناشئة، إلا أن الخلل في هذه المنظمة أن بنيتها المؤسساتية لا تعبر إلا عن النزر القليل من الاهتمام بأصوات شعوب العالم الثمينة، نتيجة لذلك أصبح الذين أعلنوا أنفسهم مواطنين عالميين في وضع ينتقدون فيه بشدة المنظمة السياسية العالمية الوحيدة التي أوجدت منذ سنة 1945، وكانت أهم المطالب إيجاد جمعية مواطني العالم لتوجد جنباً إلى جنب مع الجمعية العامة لممثلي دول العالم.

المواطنية والمرأة

لم يكن للنساء أية حقوق في الأزمنة الكلاسيكية فمكانتهن منحصرة في المنزل وتربية الأولاد، واعتبرت مشاركتها في النقاشات العامة منافية للاحتشام.

كانت المواطنية تقليدياً مبنية على حيازة الممتلكات، وكانت الملكية في يد الذكور بشكل طاغٍ، وكانت النساء في الدول الليبرالية حتى القرن التاسع عشر يعتبرن من دون شخصية مدنية من خلال أنهن مشمولات ضمن الهوية القانونية لأزواجهن الذين يغطونهن ويستحوذون على ممتلكاتهن.

لم يكن للنساء أية حقوق في الأزمنة الكلاسيكية، فمكانتهن في المنزل، وانحصرت وظيفتهن بتربية الأولاد، أما الانخراط في النقاشات العامة، فكانت تعتبر منافية لمثالية الأنوثة في اللياقة والاحتشام، وقد عبر سوفوكليس عن هذه الفكرة بقوله: السكوت المتواضع هو تاج المرأة.

كان هنالك اعتقاد، عممه أرسطو بأن المرأة لا تتمتع بالمواصفات الجسدية ولا العقلية للمشاركة في الحياة العامة، لذلك لم يكن اعتبارهن غير قادرات على اكتساب لقب المواطنات مقتصراً على أن طبيعتهن تحول دون ذلك، بل لأنهن من الصنف الأدنى من الجنس البشري، وقد أكد أرسطو صفة النقص في الصفات العقلية لدى المرأة بقوله: "ليس للعبيد ملكة التفكير العميق المتأني والأنثى تحوزه فعلاً لكن بشكل يبقى من دون جسم، وإذا امتلكه الأطفال فإنه يكون في شكل غير ناضج.[20] "

20أرسطو، مصدر سابق.

كذلك فقد عانت النساء في القرون الوسطى من المحيط المسيحي الذي عشن فيه، فالقديس بولس واصل الإجحاف اليوناني اللاحق بهنّ من خلال أمر الصمت: "صوت المرأة يجب ألا يسمع بين العامة" ، كما وصف توما الاكويني المرأة على أنها شيء ضروري نحتاجه للحفاظ على النسل أو لتوفير الطعام والشراب[21].

بدأت مسألة حق المرأة في التصويت تثار في إنجلترا في القرن السابع عشر حين اتخذ الملك جيمس الأول قراراً يجيز حق التصويت للمرأة غير المتزوجة والتي لها مؤهلات كافية، ثم قامت بعد ذلك مجموعة من النساء طالبن بحصة متساوية في حرية هذه الجمهورية الكومنويلث، إلا أن كل هذا كان بدائياً بالمقارنة مع الحشود النسائية الوطنية الأمريكية في سبيل قضية الثورة، والوعي السياسي الذي أثارته الثورة الفرنسية في عقول النساء وإعلانها حقوق الإنسان والمواطن.

بدأت النساء الفرنسيات بحملات للمطالبة بحقوق النساء، وفي العام 1791 قامت مجموعة منهن بتنظيم حلقة اجتماعية لهذا الغرض، كان أشهرهن أوليمب دو غوج الكاتبة المسرحية التي كتبت كتاباً عنوانه "إعلان حقوق المرأة"، وقد ركز الكتيب على أنه يجب معاملة النساء على قدم المساواة مع الرجال من خلال ترجمة لغة إعلان حقوق الإنسان التي أعلنتها الثورة الفرنسية، فالمرأة بحسب الكتيب تولد حرة ومساوية للرجل في الحقوق، ومبدأ السيادة ليس إلا إعادة توحيد الرجل والمرأة. وكل المواطنات لهن الحق في تقلد المناصب الرسمية العالية والمسؤوليات العامة والوظائف، إلا أنه في السنة 1793 أعدمت دو غوج بحجة مناهضتها للثورة الفرنسية، وألغيت جميع نوادي النساء.

حازت المرأة على حقوقها السياسية بعد نضال تاريخي طويل. أما حال المرأة العربية فما يزال محكوم لأعراف وتقاليد تقيد من نشاطها وتحجم من دورها العام.

لم يوقف هذا الحراك النسوي للمطالبة بالحقوق، فكتبت ماري ولستونكرافت في بريطانيا كتاباً موسعاً عنوانه "الدفاع عن حقوق المرأة" والتي اعتبرت باكورة الأعمال الكبرى في مجال حقوق المرأة، كذلك فقد تطورت فعالية النساء الأمريكيات بعد الاستقلال، وأصدرت إحدى المجموعات في العام 1848 "إعلان الشجون" اعتبر فيه أن جميع الرجال والنساء خلقوا متساوين وأن تاريخ البشرية هو تاريخ متكرر من مظالم وانتهاكات الرجل والمرأة الذي لم يسمح لها أبداً أن تمارس حق التصويت، هذه الجهود وغيرها أثمرت النجاح في إقرار قانون ملكية النساء المتزوجات في العام 1882.

21تاريخ موجز للمواطنية، ص. 177.

بعد نصف قرن من كتاب ولستونكرافت، أعطيت المرأة لأول مرة حق التصويت في نيوزلاندا في سنة 1893، وهو مؤشر أساسي على المواطنية، كذلك فقد أعطت بعض الدول التي يقطنها عدد صغير من السكان حقوق التصويت للنساء قبل الحرب العالمية الاولى، وهي أستراليا وفنلندا والنرويج وبعض الولايات المكونة للولايات المتحدة الأمريكية.

أصبحت حقوق التصويت للنساء قضية جدية في ستينات القرن التاسع عشر، عندما طرح الليبراليون وثيقة إصلاحية لتوسيع حق التصويت عام 1866 في بريطانيا، فتقدمت لجنة بعريضة إلى مجلس العموم لشمول النساء في هذا الحق، وقام جون ستيوارت ميل الذي كان نائباً حينها بدعم التعديل، وكان ميل قد نشر مقالات اعتبرت الأغنى بالحجج بخصوص حقوق المرأة في تلك المرحلة المبكرة، حيث صرح بحزم أن: "شرعية خضوع جنس لآخر هو خطأ في حد ذاته، وهو الآن أحد العوائق الرئيسية أمام التقدم الإنساني". [22]

استطاعت النساء الإنكليزيات أن يشاركن في الشؤون المحلية قبل أن يحزن حق التصويت على المستوى الوطني، واستطاعت النساء الحصول على حق التصويت للنساء اللواتي تجاوزن سن الثلاثين في العام 1918، ثم في العام 1928 للواتي تجاوزن سن الواحد والعشرين عاماً، ورغم ذلك استمرت النساء البريطانيات في المعاناة من الإعاقات المدنية والتمييز ضدهن، حيث لم تكن اللامساواة في المواطنية مقتصرة على النساء البريطانيات، بل كانت مهمة تحقيق العدالة للنساء تشق طريقها بصعوبة في العالم كله.

حازت النساء في فرنسا على حق التصويت في العام 1948، وفي سويسرا عام 1971 إلا أن حق التصويت لم يكن سوى البداية، فالرحلة إلى المواطنية الكاملة احتاجت إلى الاستمرار لإحراز تمثيل ملائم في الجمعيات التشريعية والحكومات كي تضمن نسباً متساوية وتكون محمية من آلاف الأشكال من الهيمنة الذكورية والاضطهاد،

22 تاريخ موجز للمواطنية، مصدر سابق، 186.

21 هذه النِسب تعتبر متقدمة وعالية جداً بالنسبة للحضور النسائي في البرلمانات ومراكز القرار العربية، حيث ما زال البعض يناقش في بعض البلدان أهلية المرأة لتكون في المراكز العامة، ويربط البعض الآخر حور المرأة في الحياة العامة بخدش الحشمة والحياء، أماالبلدان الأكثر تحرراً مثل لبنان فما تزال المرأة بعيدةً جداً عن الحضور السياسي الذي يناسبها، بسبب تحكم الذهنية الذكورية والتقاليد المحافظة.

وكمثال على هذا التفاوت، فقد كان هناك 40% من أعضاء البرلمان السويدي من النساء، بينما كانت النسبة في اليونان 6% فقط.[23]

بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، رفعت النساء الروسيات شعار: "الديمقراطية من دون النساء ليست ديمقراطية" وانطلق هذا القول المأثور خارج روسيا.[24]

وقد ازدهرت الحركات النسائية في ستينات القرن العشرين في العالم الغربي، والتي طالبت بالتغيير في أوضاع النساء، حيث اتبعت الحجج الخاصة بحقوق المرأة ثلاثة مسارات: الأولى، السعي المستمر وراء القضية الليبرالية للمساواة المدنية والسياسية مع الرجل، والثانية: القضية الاشتراكية التي تعززت من خلال تفسيري ماركس وأنجلز بأن الاقتصاد والعائلة كانا تحت الهيمنة الذكورية، وقد أدى هذا إلى التركيز على الحقوق المتساوية في أماكن العمل والتحسين في دعم الدولة لتربية العائلة، أما الثالثة وهي حجة المحافظين، فقد اعتُمِدَت في أميركا تحديداً، والتي تقترح التحول الجذري في مفهوم المواطنية، لتصبح المساهمات الأنثوية الجوهرية في رعاية العائلة والجوار والبيئة ميزات ضمنية للهوية والمكانة.

كان هذا أبرز ما أنجزته المرأة في محال الغرب، أما المجتمعات الأبوية الصادمة، فما تزال النساء محرومةً فيها من الاستقلال الذاتي والمواطني، وهنالك مئات الملايين يرزحن تحت الفقر الشديد في البلدان ذات التطور المتدني، ما يجعل المواطنية في أي شكل من الأشكال ترفاً فكرياً مجهولاً أو لا يحتمل تصوره في خضم الصراع من أجل البقاء.

23 هذه النِسب تعتبر متقدمة وعالية جداً بالنسبة للحضور النسائي في البرلمانات ومراكز القرار العربية، حيث ما زال البعض يناقش في بعض البلدان أهلية المرأة لتكون في المراكز العامة، ويربط البعض الآخر حور المرأة في الحياة العامة بخدش الحشمة والحياء، أما البلدان الأكثر تحرراً مثل لبنان فما تزال المرأة بعيدةً جداً عن الحضور السياسي الذي يناسبها، بسبب تحكم الذهنية الذكورية والتقاليد المحافظة.

24 إيكيلوف، المواطنية والتربية المواطنية في العالم المتحول، مطبوعات ووبورن، لندن، 1998، ص. 174.

المواطنية الاجتماعية

في العام 1949 قام مارشال بنشر محاضراته تحت عنوان المواطنية والطبقات الاجتماعية، أراد مارشال إرسال رسالتين: أولهما أن المساواة المتأصلة في المواطنية تأتي متوافقة غالباً مع اللامساواة في البنية الطبقية.، فالوجود المتزامن لعدم المساواة في الطبقات والمساواة في المواطنية قد أصبح بنظر مارشال مقبولاً بشكل راسخ إلى درجة أن المواطنية نفسها باتت من عدة نواحٍ المهندس للامساواة الاجتماعية الشرعية.[25]

لذلك أخذ مارشال يصرف الأنظار باتجاه الحقوق الاجتماعية بعدما كانت تتركز على الحقوق المدنية والسياسية، فحقوق المواطنية بنظره تتألف من كتلٍ ثلاث بحسب تطورها التاريخي: الحقوق المدنية التي تطورت في القرن الثامن عشر، ثم الحقوق السياسية التي تطورت في القرن التاسع عشر، ثم الحقوق الاجتماعية التي تطورت في القرن العشرين.

يتألف العنصر المدني من الحقوق الضرورية لحرية الفرد، مثل حرية الشخص وحرية التعبير والتفكير والإيمان، وحق التملك وإبرام العقود الصحيحة، والحق في العدالة، أما العنصر السياسي فيعني حق المشاركة في ممارسة السلطة السياسية كعضو في هيئة تناط بها السلطة السياسية أو كناخب لأعضاء مثل هذه الهيئة، أما العنصر الاجتماعي فيقصد به النطاق الكامل من حق المشاركة إلى كامل الميراث الاجتماعي وأن يعيش حياة كائن متحضر وفق المعايير السائدة في المجتمع.[26]

اعتبر مارشال أن الحقوق الاجتماعية مختلفة في نوعيتها عن الحقوق المدنية والحقوق السياسية، فالحقوق المدنية والسياسية يمكن تعريفها وإقرارها بشيء من الدقة. فمثلا حق المحاكمة من قبل هيئة محلفين أو حق التصويت إما أن تكون موجودة أو لا تكون في القانون والتطبيق، وعلى العكس، فإن الحقوق الاجتماعية تتعلق بنوعية الحياة التي لا يمكن قياسها أو تشريع قوانين ضابطة لها، فالوصول إلى التعليم والخدمات الصحية هي حقوق اجتماعية لكن اعتماد المعايير التي يجب توقعها من المدارس والمستشفيات تحديداً لا يمكن توصيفها بالرجوع إلى مبدأ المواطنية الاجتماعية.

25 Marshall T., and Bottomore, T., Citizenship, Pluto, London, 1992, p. 8-9

26 Ibid

نـبه مـارشـال إلى أن الـحقوق الاجتماعية لم تـكن مـعروفـة عـملياً كـأحـد مـكونـات المواطنية من قبل رغم أنها فعلاً ضرورةٌ أساسية للتمتع الفعّال بالحقوق المدنية والسياسية لأن الفقر والجهل يعطلان الإرادة وفرصة الاستفادة منها حتماً، وهو تنبيه يدل على مأزق الكيانات السياسية التي أنجزت تدوين مبادئها، لكن الشروط الفعلية لتحقيق المساواة والحرية ما زالت بعيدة المنال.

أزمة المواطنية في الزمن المعاصر

نبه مارشال إلى أن المواطنية من دون الحقوق الاجتماعية لا معنى لها، بل يتسبب غيابها بترسيخ اللامساواة بين المواطنين.

تـرسـخت المـواطـنية في الـنصف الـثاني مـن الـقرن العشرين بـصفتها مـفهوماً يـتقوم بـالـخضوع لـكيان سياسي هـي الـدولـة، يـقوم بـينه وبـينها شبكة حـقوق وواجـبات، ويـتقوم أيـضاً بـصفته هـويـة داخـل مـجال جغرافي وخصوصية ثقافية، وقد راكمت القرون السابقة نضالاتٍ وتغيراتٍ ونظرياتٍ عديدة حول المواطنية، أظهرت الأبعاد المتعددة للمواطنية وحسمت قضيتي الحرية والمساواة في معناهما، وأكدت على أن المواطن كائنٌ مدنيٌ سياسي.

إلا أن هذا لا يعني أن المواطنية قد حققت الغايات التي صممت لأجلها وتم التنظير حولها، بل تعرضت لانتكاسات وانسدادات، قد لا يكون مفهوم المواطنية هذه المرة هو السبب، بل سببه المتغيرات الكبرى في التكنولوجيا ووسائل الاتصال وأدوات المعرفة، وسببه العبء الذي يثقل المواطن في تلبية حاجياته، فلا تعود السياسة تعنيه، وسببه غياب الوعي بالمواطنية، وسببه أيضاً الإخفاق المستمر في الاعتراف بالمرأة شريكاً سياسياً وصاحب حقوق كاملة ومساوية للرجل في المجتمع.

لـذلـك لم تـصل المـواطـنية في الـقرن الـواحـد والعشرين إلى لـحظة مـن الكمال، بـل عوضاً عن ذلك وصلنا إلى زمن المأزق، فهنالك أربع معضلات في الأساس يمكن ذكرها كما يأتي:

التشديد على الحقوق الليبرالية حجب التركيز على الواجبات والمسؤوليات المدنية والالتزامات السياسية.

المعضلة الأولى: تتمثل بمعضلة التوازن بين الواجبات والحقوق، فالتشديد على الحقوق في القرن العشرين في شكل المواطنية الليبرالية ذهب أبعد مما يجب، حيث حُجِبَ التركيز الأصلي على الواجبات والمسؤوليات والالتزامات المدنية والسياسية، وباتت معضلة المواطنية الراهنة في حياكة الخيوط لنمطٍ شمولي لنظرية المواطنية وممارستها.

المواطنية الاجتماعية تكفل المساواة بين الأفراد وتعزز تكافؤ الفرص بين الغني والفقير.

المعضلة الثانية: تتمثل بأن الصراع بين الحقوق والواجبات مرتبطٌ بتحقيق التجانس بين المواطنية المدنية والسياسية من ناحية، والمواطنية الاجتماعية من ناحية أخرى، وهذا بناءً على قول مارشال بأن المواطنية لا يمكن أن تكون كاملة من دون العنصر الاجتماعي، المشكلة تكمن في عدم استعداد أصحاب الثروات للتخلي عن امتيازاتهم، أو عدم ممارسة تأثيرهم على سير العملية الانتخابية أو توظيف جماعات الضغط لمنع زيادة الضرائب ومنع الخدمات أو النفقات التي تعزز الأحوال الاجتماعية.

اللامبالاة والانكباب على الحياة الشخصية يضعفان الحياة السياسية ويقوضان المواطنية .

المعضلة الثالثة: تتعلق باللامبالاة في المشاركة في الشؤون العامة، ففي نهاية القرن العشرين سجلت عدة شكاوى حول الشعور بخيبة الأمل حول الشؤون العامة واللامبالاة تجاهها[27]، ومما جرى تأكيده، أن المواطنية الفاعلة ضرورية لدولة سليمة ومحكمة التنظيم، لذلك فإن المواقف السلبية الواسعة الانتشار خطرة وغير صحية، والمطلوب ليس إلزام الناس بالمشاركة بل بتشجيعهم وهو ما كان يفعله الأثينيون.

27 جويل ر. و بارك أ. ، الشباب والسياسة والمواطنية : الجيل اللاملتزم، مؤسسة المواطنية، لندن، 1998.

المعضلة الرابعة: مشكلة العولمة، فبعد أن كان الأساس في المواطنة في القرن العشرين هو الدولة السيدة على أراضيها التي تمارس سلطتها على مواطنيها

داخل حدود معينة، حيث كانت المواطنة كحقوق ونشاط تفترض وجود أرض محدودة بجماعة سياسية، لكن هذه الفرضية بدأت تخضع للنقد والفحص والتدقيق، بعد نمو التبادل التجاري والتنافس والتواصل على مستوياتٍ عاليةٍ من الهجرة.

كانت المواطنية قد حافظت على تماسكها داخل مفهوم الدولة-الأمة، فإن هذا التماسك آخذ في التفكك والتحلل، بسب طروء نشاطات إنسانية جديدة، لا تملك الدولة التحكم به أو ضبطه، وطروء هويات جديدة لم تعد

خلقت العولمة تناقضات في مفهوم المواطنية، فالمواطنية تطورت تدريجياً في الجوهر نسبةً إلى المواطنية البلدية في القرون الوسطى كعلاقة الفرد بالدولة، إلا أن قوى العولمة والدمج القاري في أوروبا والمناطقية أخذت تقوّض الدولة السيادية، ومع ضعف الدولة فمن البديهي أن تضعف المواطنية.

خلقت العولمة تناقضات في مفهوم المواطنية، بعد ظهور قوى عابرة للدولة ذات تأثير ونفوذ يزاحم سلطة الدولة، الأمر الذي أضعف المواطنية، لجهة تقومها بالولاء الحصري للدولة.

مع نهاية القرن العشرين استُبدِلت أنظمةٌ متسلطة بحكوماتٍ دستورية وبات أكثر سكان العالم يتمتعون بطريقةٍ معقولة ذات هدف أكثر من أي وقت مضى ، لكن إلى جانب الإشارات في توطيد المواطنية بات الأفراد يعون هوياتهم المتعددة بشكل متزايد ودخلت أهمية الدولة والمواطنية فيها في طور الانحسار، بحكم أن المجال التفاعلي للفرد والجماعات أصبح أوسع من دائرة الأمة ويتجاوز حدود صلاحيات الدولة، فإذا كانت المواطنية قد حافظت على تماسكها داخل مفهوم الدولة-الأمة، فإن هذا التماسك آخذ في التفكك والتحلل، بسب طروء نشاطات إنسانية جديدة، لا تملك الدولة التحكم بها أو ضبطها، وطروء هويات جديدة لم تعد مستقاة من مخزون الأمة الثقافي والتاريخي.

المواطنية الآن في لحظة تحول لم تتضح بعد معالمها الجديدة.

المواطنية في المجال العربي

ما تزال المواطنية في المجال العربي تعاني من ظروف صعبة وبعيدة عن التحقق الكامل، أو حتى

تتقلص المواطنية إلى علاقة راعٍ ورعية حين يمنح أصحاب السلطة الصلاحية الكاملة والمطلقة.

التحقق في حدودها الدنيا، فالمواطنية يتحدد تقدمها وتأخرها، كمالها ومحدوديتها، بحسب طبيعة النظام السياسي، وإذا كان النظام يمنح أصحاب السلطة الصلاحية الكاملة والمطلقة في اتخاذ القرار من دون أن يكون هنالك مراجعة أو توازن مع هيئات تمثيلية، أو من دون أي دور للمواطن، فإن المواطنية تتقلص إلى علاقة الراعي بالرعية، أي الشكل السياسي الذي يحرم الفرد من أي حضور أو نشاط سياسيين، وتبقى المسافة الفاصلة بين الحاكم والمحكوم بعيدة لا تتوسطها جهة أو هيئة، وتنحصر العلاقة بين الحاكم والمحكوم بولاء المحكومين وطاعتهم الكاملة للحاكم ، مقابل التزام الحاكم بحفظ المجتمع والدفاع عن قيمه، وحفظ حقوق الناس.

هذا الشكل نابع من فهم تاريخي عمم نفسه في القرون الوسطى في كل من أوروبا والعالم العربي والإسلامي، بأن مجريات السلطة ليست من شؤون المجتمع ولا تدخل ضمن نشاط الفرد، فالسلطة جزء من أحداث الكون الخارجية التي لا يملك الفرد أو المجتمع التحكم بها أو صناعتها، بل إن مجرياتها جزء من أحداث الكون والطبيعة 28.

كما أن المواطنة لم تكن تتعدى دخول الفرد ضمن رعاية الحاكم، ولا تتعدى انتماءه لتكوينٍ اجتماعيٍ خاص، مثل القبيلة أو العرق أو الطائفة.

تعمم في الوعي العربي أن السلطة أو السياسة ليست من شؤون المجتمع ولا تدخل في نشاط الفرد.

ظلت الأدبيات السلطانية تسوغ هذا الأمر وتعممه في الوعي، بأن السلطة جزء من قدر غيبي، وأن وصول الحاكم إلى الحكم يحصل بانتقاء واصطفاء إلهيين لا يمكن فهمه وتفسيره، ولا يملك الناس إزاءه إلا التسليم به والخضوع له، وهو فهم ظل سائداً لقرون عدة، واستعملته السلطة ووظفته وعممته إلى أبعد حد 29.

28 تاريخ موجز للعدالة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.

29 تجلى هذا في الأدبيات السلطانية التي جعلت السلطة شأناً غيبياً وسراً لا يمكن تفسيره. وحصرت العلاقة بين الحاكم والمحكوم بدائرة الطاعة غير المشروطة من المحكوم، مقابل التزام الحاكم بحفظ المجتمع والدفاع عن وجوده وحماية معتقداته. راجع: السلطنة في الفكر السياسي الإسلامي، إعداد يوسف إيبش دار الحمراء 1994.

عممت الأدبيات السلطانية مقولة أن السلطة قدر غيبي وأن وصول الحاكم إلى الحكم يحصل بانتقاءٍ واصطفاء إلهيين.

هذا لا يعني أن الفرد في المجال العربي والإسلامي كان محروماً من حقوقه، فدولة الخلافة كان لها تقليد عريق في تحقيق العدالة وتأمين الحماية والأمن للناس، إلا أن ذلك لم يكن على قاعدة الحق

السياسي الممنوح للفرد، أو حتى الواجب السياسي الذي تلتزم به الدولة تجاه رعاياها، بل كان على أساس أن ذلك يؤمن قبولاً عاماً للسلطة ، ويضمن استقراراً وبقاءً للحكم، أي نزع مسوغات التمرد والخروج على الحاكم.

كانت الحقوق محفوظة في التاريخ الإسلامي، لكن بصفتها حقوقاً شخصية لا حقوقاً سياسية.

استمر هذا الأمر في بنى الدول ذات التكوين السلطاني، إلا أنه ومع الاحتكاك بالنظم الغربية، والاطلاع على أحوال الغرب وأفكاره،، بدأ الوعي بالحقوق السياسية يزداد ويتوسع، فظهرت دعوات لإنشاء مجالس تمثيلية، للحد من سلطة الحاكم أو الخليفة، وبدأت تظهر أحزاب تطالب بالحريات السياسية، واعتبارها مقوماً جوهريا لكينونة الإنسان ووجوده 30.

لم تتحقق المواطنية في العالم العربي، بسبب إخفاق الدولة في توفير الشروط العلمية والتاريخية للنهضة.

هذا التحول أخذ يشتد في بدايات القرن العشرين، خصوصاً مع تنامي الوعي القومي العربي، ونشوء دولة الاستقلال التي حملت معها وعوداً عالية بالحرية والتنمية والتقدم والوحدة، وهي وعودٌ لم يتحقق أكثرها، لا لأن السلطة والهيئة الحاكمة لا تريد ذلك، فالمسألة ليست مسألة حسن أو سوء نية من أحد، بل لأن استراتيجيات النهضة والنمو لم توفر المقدمات العلمية للنمو أو الشروط التاريخية للنهضة، وأغفلت المكونات التقليدية للمجتمع القابعة في القعر والراسخة رسوخ الصخر في وعي الناس وتقاليدهم وعاداتهم 31.

30 تجلى هذا في الحركات الليبرالية المبكرة في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. راجع: العرب والحداث، لعبد الإله بلقزيز، مركز دراسات الوحد العربية، 2007،ص. 55-120.

31عبد الله العروي، الايديولوجية العربية المعاصرة، المركز الثقافي العربي، 1995.

راكمت الدولة العربية مظاهر حداثة من دون عملية تحديث، وأدخلت هيئات تمثيلية ومؤسسات دستورية، إلا أنها حافظت على بنيتها السلطانية.

رغم أن دولة ما بعد الاستقلال أدخلت هيئات تمثيلية ومؤسسات دستورية، إلا أنها حافظت على بنية الحكم السلطاني، التي سمحت بإنشاء شبكة علاقات وقوى لها سلطة الهيمنة والوصاية على الأشكال الدستورية والتمثيلية للحكم. كما أن الدولة

أخذت تراكم مظاهر حداثة من دون أن تنشيء ذهنية حداثة وتعمم تفكيراً عقلانياً في المجال العام، ومن دون أن تعمل على زحزحة البنى التقليدية داخل المجتمع من مرجعيتها وتعطيل فاعليتها في أوساط المجتمع، فكان لدينا تحديث من دون حداثة، وكانت لدينا انتخابات من دون ديمقراطية، وكان لدينا قانون يتعرض لانتهاكات مستمرة من دون وجود جهةٍ دستورية تمنع ذلك أو تحاسب المنتهكين.

لا ننسى أن التحول إلى الديمقراطية، وبناء ذهنية عقلانية، تسهل تحديث الحياة وتؤمن شروط نجاح أية نهضة، هي عملية تاريخية، تتحرك في مسارين متوازيين ومتداخلين: أحدهما تغيير هيكلية النظام الذي يوسع من حضور الفرد وحريته ويضمن له حضوراً فعلياً في عملية اتخاذ القرار السياسي، وثانيهما التحول داخل المجتمع عبر تغيير الذهنيات وبنى الثقافة ونظم العلاقات، التي تقوم على احترام حق الفرد بالتعبير وحريته التامة في المعتقد،بذلك لا تعود المواطنية حقاً، بل خياراً اجتماعياً عاماً.

ما يزال الراهن العربي واقعاً إما ضحية للاستبداد وإما للسقوط والانكفاء داخل انتماءات عضوية وفرعية.

ما يزال راهننا العربي، واقعاً إما ضحيةً للاستبداد الذي يلغي الفرد ويتلاعب بمكونات المجتمع المتعددة، وإما السقوط والانكفاء داخل انتماءات ضيقة وخصوصيات متوترة تعاني من أزمة بمجاورة الآخر والتواصل معه وحتى الاعتراف به، وكل هذا بسبب أن المواطنة التي تحضن التنوع وترسخ التجمع بين جميع المكونات ما تزال غائبةً وواهية، فالمواطنة وإن كنا نرددها في وسائل إعلامنا ومنتدياتنا وخطبنا، إلا أنها ما تزال مشوشة في وعي

ما تزال المواطنية مشوشة في وعي الناس وتستعمل لأغراض أيديولوجية ودعائية.

الناس، وتستعمل لأغراض أيديولوجية تارة ودعائية أحياناً، من دون أن يسهم هذا التداول في إزالة موانع المواطنة ومعوقاتها، أو تحويلها إلى واقع فعلي وثابت.

تعنينا المواطنية كعرب، لا في تداولها المبتذل في

تعنينا المواطنية لأنها تحضن الجميع وتترك متسعاً للانتماءات المتعددة والثقافات المتنوعة،

وسائل الإعلام، بل في دلالاتها الحقيقية، وضابطها الذي يكفل للجميع حقه، وفضائها الذي يحضن الجميع ويترك متسعاً للانتماءات المتعددة والثقافات المتنوعة، بحيث لا يحاسب أو يكافأ الفرد وفق معتقده أو لونه أو عرقه أو ثقافته، بل وفق ما يحققه وينجزه ويقدمه، من دون أن يعني التقصير خدشاً في وطنيته وانتماءه، فالمواطنة تحتفظ بالمساواة التي تضع الجميع في صف واحد مهما كانت اعتباراتهم المالية والطبقية ومهما كانت إنجازاتهم، وهي الأرضية التي توفر شروط الفاعلية السياسية للجميع مهما كانت إمكاناتهم، وهي الضابطةُ التي تمنع أحداً من أن يصبح فوق القانون، أو أن يهمش أحداً ويصبح بسبب فقره أو ضعفه أعزلا وغير معترفٍ بدوره وكلمته ورأيه.

تحتفظ المواطنية بالمساواة، التي تضع الجميع في صف واحد مهما كانت اعتباراتهم المالية والطبقية والعائلية. هي الضابطة التي تمنع أأن يهمش أحدٌ الآخر أو أن يكون أحدٌ فوق القانون.

تعنينا المواطنية كعرب، لأنها السبيل الأساسي الذي نخرج عن طريقه من انتماءاتنا البدئية والبدائية ومن عصبياتنا العائلية والمناطقية والطائفية، التي تحولنا إلى جماعات منفصلة عن بعضها البعض، ومستقلة في نظام مصالحها ومصالح أفرادها، فيكون التداخل بينها في حده الأدنى، ويكون الجامع بينها ليس بناء الجامع وتمتينه وعبور الناس معاً إلى أفق الأمة (Nation)، والهوية الوطنية الجامعة، والدولة السيدة التي تتوزع متطلباتها كما مواردها ومنافعها على الجميع بالتساوي، بل الجامع هو رسم الحدود الفاصلة وتقسيم مناطق النفوذ وتوزيع الغنائم .

المواطنة تأخذنا إلى حقل وجودٍ آخر، ومستوى علاقة إنسانية أرفع، فهي بقدر ما تحرص على حفظ الخصوصيات وأن يتميز المجتمع بالتنوع، فلا مكان للتجانس والتماثل في قاموس المواطنة، بل

أساس العلاقة في المواطنية الاختلاف والتباين في الرأي والتوجه والانتماء، ما يطلق طاقة الإنسان إلى أقصاها في التعبير والمبادرة الحرة والخلاقة.

الأساس والأصل في العلاقة هو الاختلاف والتباين في الرأي والتوجه والانتماء، ما يطلق طاقة الإنسان إلى أعلى مدى ممكن من التعبير والمبادرة الحرة، إضافةً إلى كل هذا، فإن المواطنة ضمانةٌ تحول دون السقوط في التشظي والصراع، بل تعيد الجميع إلى الهوية الجامعة والدولة الراعية المؤسسة على الأصل الإنساني المشترك والحق الإنساني الطبيعي الذي لا يملك أحدٌ انتزاعه.

الأسئلة

1. هل تعتقد أن شروط المواطنية متوفرة في بلدك؟
2. هل تعتبر أن المواطنية متحققة في العالم العربي؟

3. هل تعتقد بالمساواة بين الرجل والمرأة في الحياة السياسية؟
4. هل تعتقد بحق المرأة في ممارسة العمل السياسي على قدم وساق مثل الرجل؟
5. هل تعتقد بوجوب وضع قيود على نشاط المرأة السياسي، وعلى تسلمها مراكز رسمية؟
6. هل تعتقد أن المرأة تملك الكفاءة الكافية لممارسة مواطنيتها مثل الرجل؟
7. هل تؤمن بضرورة التنوع الثقافي والتعدد السياسي؟
8. هل تؤمن بحق جميع مكونات وأفراد المجتمع بحيازة حقوق مواطنية كاملة، مهما كان عرقهم أو جنسهم أو دينهم أو معتقدهم؟
9. ما هي حقوق المواطنية الثلاث؟
10. هل هنالك علاقة بين العدالة الاجتماعية وتحقق المواطنة؟
11. هل الحرية، بخاصة حرية التعبير والرأي، شرط للمواطنية؟
12. هل نحن مواطنون عالميون، أي ننتمي إلى العالم بصفتنا أسرة بشرية واحدة ذات حقوق متساوية؟
13. هل الديمقراطية شرط لتحقق المواطنية؟
14. هل الاستبداد من أهم معوقات المواطنية في المجال العربي؟
15. هل الأعراف والتقاليد من معوقات تحقق المواطنية في المجال العربي؟
16. ما الفرق بين المواطنية في العلاقة مع الدولة، وبين علاقة الراعي والرعية؟

الدكتور وجيه قانصو : هو أكاديمي ومفكر لبناني حاصل على درجة الدكتوراه في هندسة الإنسان الآلي والتحكم الذكي ودكتوراه في الفلسفة، يعمل الدكتور وجيه أستاذًا في الفلسفة في الجامعة اللبنانية، وهو مؤلف للعديد من الكتب والمقالات حول الفكر العربي الحديث و المعاصر، الفكر الإسلامي، فلسفة التأويل وفلسفة السياسة.

عمومي 101 هو مشروع يعنى بالتربية المدنية من خلال بحوث غرضها التوعية والدراية العميقة، تتناول مفاهيم الفلسفة السياسية من أجل إثراء الحوار والنقاش في مواضيع الديمقراطية والمواطنة و أهمية الانخراط في الشأن العام .

ينفذ المشروع مع عرمرم كمنصة إعلامية تعنى بالمواطنة و مؤسسة رواد الأردن وهي مؤسسة غير ربحية شبابية وبالتعاون مع المفكر والباحث الدكتور وجيه قانصو كمؤلف النصوص التعليمية ومستشار أكاديمي و بدعم من مؤسسة كونراد ادیناور مكتب الأردن.